

**كلية الإدارة والاقتصاد**

**قسم العلوم المالية والمصرفية**

**المحظة الاستثمارية**

**أ.د. منتظر فاضل البطاط**

## مخاطر المحفظة الاستثمارية

المخاطر هي لحظة وقوع حادث غير مرغوب فيه او هي فرصة التعرض للخسار او هو العائد الذي يستلمه المستثمر سنويا او خلال فترة قادمة والذي لايمكن تحديده بدقة نظرا لتعدد مخرجاته وبذلك تطلق عليه استثمار ذو مخاطر، ويمكن ان نعرف المخاطر بانها فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقعه والذي يعني ببساطة التغيرات في العائد او مخرجات الاستثمار بسبب تعرض هذه العوائد لعوامل او مخاطر متعددة خارجية وداخلية. وتختلف المخاطر في المحفظة الاستثمارية عن المخاطر التي يتعرض لها السهم المفرد او الأداة الواحدة وذلك لا المحفظة تضم مجموعة من الأصول او الأسهم بمجموعها على عائد ومخاطر المحفظة وكذلك هناك تأثير نتيجة لاختلاف وزن ومساهمة كل سهم في مخاطر المحفظة وتعرض المحافظ عادة لنوع واحد من المخاطر هي المخاطر النظامية فقط لان التنويع يساهم في تخفيض المخاطر غير النظامية.

بصورة عامة ان مخاطر المحفظة هي المعدل الموزون للانحرافات المعيارية لاوراقها المالية فان مخاطر المحفظة الاستثمارية اصغر عادة من المعدل الموزون للانحرافات المعيارية للاسهم او الأداة بسبب عملية التنويع ومن الناحية النظرية ممكن ان نجمع بين سهمين لهما درجة مخاطر مختلفة استنادا الى مقياس الانحراف المعياري ونشكل محفظة استثمارية خالية من المخاطر الكلية.

## تعريف مخاطر المحفظة

المخاطر بصورة عامة هي لحظة وقوع حادث غير مرغوب فيه او هي فرصة التعرض للخسارة او هو العائد الذي يستلمه المستثمر سنويا او خلال فترة قادمة والذي لا يمكن تحديده بدقة نظرا لتعدد مخرجاته وبذلك نطلق عليه استثمار ذو مخاطر ويمكن ان نعرف المخاطر بانها فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقعه والذي يعني ببساطه التغيرات في العائد او مخرجات الاستثمار بسبب تعرض هذه العوائد لعوامل او مخاطر متعددة خارجية وداخلية.

وتختلف المخاطر في المحفظة الاستثمارية عن المخاطر التي يتعرض لها السهم المفرد او الأداة الواحدة وذلك لان المحفظة تضم مجموعة من الأصول او الأسهم تؤثر بمجموعها على عائد ومخاطر المحفظة وكذلك هناك تأثير نتيجة لاختلاف وزن ومساهمة كل سهم في مخاطر المحفظة وتعرض المحافظ عادة لنوع واحد من المخاطر وهي المخاطر النظامية فقط لان التنوع يساهم في تخفيض المخاطر غير النظامية.

بصورة عامة ان مخاطر المحفظة هي المعدل الموزون للانحرافات المعيارية لاوراقها المالية فان مخاطر المحفظة الاستثمارية اصغر عادة من المعدل الموزون للانحرافات المعيارية للاسهم او الأداة بسبب عملية التنوع ومن الناحية النظرية ممكن ان نجمع بين سهمين لهما درجة مخاطر مختلفة استنادا الى مقياس الانحراف المعياري ونشكل محفظة استثمارية خالية من المخاطر الكلية.

## **المخاطر والتنوع في المحافظ الاستثمارية**

### **التنوع في المحافظ الاستثمارية:**

يعد قرار المزج او تنوع المحفظة الاستثمارية من القرار الاستراتيجية لادارة المحفظة الاستثمارية لانه يأخذ بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بالادوات الاستثمارية المختارة كما انه يجب ان يتطلع الى اتخاذ قرارات التعديل او التغيير لهذه الأدوات خلال فترة الاحتفاظ فيها وان يكون هذا التعديل في الوقت المناسب أي اتخاذ قرار الشراء والبيع في الوقت المناسب وحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية للبيئة المحيطة بالمحفظة الاستثمارية استنادا الى المؤشرات وعمليات التحليل ونستطيع القول ان التنوع هو الخطوة الأولى التي على أساسها يتم بناء المحفظة الاستثمارية.

ان مبدأ عملية التنوع يقوم على أساس تعدد وتنوع المحفظة من ادوات وجهات مصدره للأوراق المالية ومن حيث الشركات او القطاعات او المجالات الاستثمارية المحلية والدولية وان هذا التنوع يؤدي الى تخفيض مخاطر الاستثمار والى انخفاض درجة المخاطر التي تتعرض لها عوائد المحفظة الاستثمارية وخاصة المخاطر غير المنتظمة. وادناه مفهوم التنوع الساذج وتنوع ماركوتز.

## التنوع الساذج:

- كلما تعددت الأصول المكونة للمحفظة الاستثمارية كلما أدى ذلك الى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها عوائد المحفظة بسبب اختلاف المخاطر التي تتعرض لها الأصول بسبب عملية التنوع الا انه من الناحية العملية يجب ان ننظر الى عملية التنوع نظرة دقيقة ترتبط بطبيعة كل اصل ومدى اختلاف مصادر المخاطر التي يتعرض لها كل اصل، لان التعدد وحده ليس هدف وانما الأهداف هي في تخفيض المخاطر اذ ان عملية التنوع الساذجة يؤدي الى افراز العديد من الصعوبات والسلبيات منها:

1- صعوبة إدارة المحفظة. ان الإدارة الجيدة للمحفظة تعتمد على الخبراء من الكفاءات العالية وان تعدد الأصول او الأدوات وتنوع اشكالها او قطاعاتها يتطلب متابعة ومراقبة مستمرة من المتخصصين في جميع الاعمال والأنشطة والقطاعات والرقابة المستمرة على اعمال الشركات المصدرة لهذه الأدوات مما يزيد صعوبة القيام بعمليات التحليل ويرفع من كلفتها وبالتالي تصبح عملية التنوع غير مجدية لان ارتفاع التكاليف يؤدي الى تقليل العائد جراء عملية التنوع نفسها.

2- ارتفاع عدد الأدوات الاستثمارية يتطلب قيام إدارة المحفظة بالبحث بصورة مستمرة عن أدوات جديدة وتحليل هذه الأدوات ودراساتها وتقييمها مما يؤدي الى كلفة إضافية على المحفظة.

3- ارتفاع متوسط كلف الشراء: ان مفهوم التنوع الساذج يعني شراء عدد كبير من الأدوات الاستثمارية وبالتالي ابرام عقود شراء بنفس العدد مما يولد كلف خاصة بالعمولات المدفوعة على هذه العقود.

4- اتخاذ قرارات غير سليمة: ان عملية التنوع الساذج قد تؤدي الى عدم إمكانية إدارة المحفظة على الرميز عند اتخاذ القرار بسبب عدم وجود الخبرات لديها في كل القطاعات الإنتاجية ومختلف الأدوات الاستثمارية التي تحتفظ فيها داخل المحفظة.

